ذاكرة المعتقلات

دستورنا.. وقرارات الطاغية

صائب ادهم

اول دستور كامل وشامل. اول دستور حقيقي، حضاري اصبح على وشك ان يولد ويرى النور بفعل ارادة العراقيين. وسينص هذا الدستور على حرمة الوطن ارضاً وشعباً، حاضراً ومستقبلاً، متوجاً باقرار حقوق الانسان العراقي وقدسيتها..
هذه الحقوق التي غيبها واهانها النظام السابق على مدى سنوات حكمه وسيطرته الجائرة.. هذا التغييب جعل شرائح كثيرة وكبيرة في المجتمع لا تفقه ما الدستور ولا تفهمه إلا كونه (الامر والتوجيه الرئاسي) او ما تنص عليه قرارات ما كان يسمى: مجلس قيادة الثورة.
ورضخ الشعب لنصوص ومضامين هذه القرارات في ظل الهيمنة السلطوية على مقدراته وتقييد إرادته.
وكان الدستور آنذاك مجرد وهم، بنوداً وفصولاً مسخاً مركونة فوق الارفف، غارقة في الظلمات وليست اكثر من اكذوبة.. أو نكتة مثيرة للذهول والشفقة والسخرية ولم يكن للشعب حق المشاركة في اتخاذ تلك القرارات والتداول بشأن احكامها كما لو انها قرارات منزلة من السماء لا يجوز المساس بها او توجيه أي نقد اليها. ومن لا يخضع لهذه القرارات ويلتزم بمضامينها نصاً وروحاً، يعد خارجاً عن القانون.
كان هذا هو (الدستور) في عهد الطاغية، لا اعتراف بحقوق الناس المشروعة، حجب كامل وقمعي لكل الحريات حتى في ابسط الاشكال واضيق الحدود. وكان هذا القمع يشمل كذلك كل من يحتج ويشكو من سوء حالته المعيشية وتدهور الاقتصاد الوطني. وكان النفط مثلاً وهو عصب الاقتصاد العراقي والمصدر الاساس الذي يعتمد على موارده في تنمية البلد وتطوير بنيته التحتية. تحول هذا المصدر الحيوي إلى كل ما يخدم اهداف النظام والانفاق على حروبه غير المبررة وتشييد القصور الباذخة والمنتجعات الخيالية التي تعيد رسم الطبيعة مضيفة اليها المزيد من المساحات لتوائم الحاجات المستقبلية، لان النظام كان يخطط لان يبقى ويستمر إلى ما لا نهاية. وهذا نقيض لكل قوانين الحياة وسننها، مضافاً إلى ما تقدم استثمار عائدات النفط في شراء الذمم وخاصة ذمم العديد من الساسة والصحفيين خارج العراق.
واليوم، اصبحنا وجهاً لوجه امام ضرورة تجسيد هويتنا الوطنية القانونية وتأمين الجدار الذي نسند اليه ظهورنا ونرسخ حقوقنا المشروعة في مجمل مناحي حياتنا ووجودنا. وهنا تكمن معاني الدستور المنتظر وتتجسد صروح مضامينه الانسانية والقانونية. والمطلوب ان نكون عند الاستفتاء على مشروع الدستور، في مستوى المسؤولية الوطنية، هذه لنضع حداً لزمن الضياع والفراغ الذي كنا فيه في تيه بعيد عن الانسانية والحضارة..

كبير خبراء الدعم الدستوري في الأمم المتحدة نيكولاس هيسوم لـ(المدى)

فرصة ذهبية للمواطن العراقي لكي يساهم في كتابة دستور بلاده

بغداد / عامر القيسي
تصوير: سمير هادي

قال نيكولاس هيسوم مدير مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة: نحن لا نكتب الدستور للعراقيين بل نقدم لهم المشورة والدعم في عملية كتابة دستورهم.
واضاف "لدي تصور جيد عن الأطراف السياسية التي اتحاور معها بشأن الدستور" جاء ذلك في حوار خص به (المدى) تطرق فيه إلى جميع جوانب العملية الدستورية ولجنة صياغة الدستور العراقي، ودور المنظمة الدولية في دعم هذه الجهود.

كتابة الدستور أهم من الانتخابات لأنه يؤسس لمستقبل العراق

السؤال الصحيح هو: أي نوع من الفدرالية تطبق في العراق؟

❖ما طبيعة دور الأمم المتحدة في عملية كتابة الدستور؟
- نحن لا نكتب الدستور للعراقيين. نحن نقدم لهم نماذج دستورية من دول أخرى. وهي نماذج يمكن الاستفادة منها في كتابة الدستور العراقي، الذي ينبغي أن يكتبه العراقيون أنفسهم. لأنهم يعرفون مشاكلهم بشكل أفضل، ويدركون أهمية وضع البنود التي تساعدهم في تخطي مشاكلهم، وبالنسبة لنا يمكن ان نتكلم عن الأطر العامة. المسألة المهمة هي أن نمتلك الخيال الذي يساعدنا على تجاوز العقد والإشكالات التي يمكن أن تواجهنا.
❖ما نتائج جهودكم في مساعدة دول أخرى في كتابة الدستور؟
- أنا سأتحدث عن نفسي. هذه هي المرة الأولى التي أعمل فيها للأمم المتحدة في العراق. كانت لي تجارب في دول أخرى مثل السودان ودول امريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية ومعظم هذه الدول لها مشاكل مشابهة لمشاكل العراق من حيث التنوع والاختلاف ودرجة العنف ومستواه.
❖هل لدى السيد هيسوم، تصور عن خلفيات الوضع السياسي في العراق وتداخلاته؟
- اعتقد أن لدي تصوراً كافياً يساعدني على التحاور والتفاهم مع اطراف العملية السياسية في العراق. وبرغم ذلك فأنا لا أقول للعراقيين ما يجب أن يضعوه في الدستور، نقول لهم هذه هي النماذج الموجودة في العالم وعليهم أن يختاروا. طبعا للعراق خصوصيته وهذا أمر معروف، لكن الأطر العامة للدساتير متشابهة في كل العالم تقريباً، بل وحتى طريقة التفكير.
❖لأية جهة تقدمون مساعداتكم؟ للحكومة أم للجمعية الوطنية أم تتعاملون مباشرة مع لجنة صياغة الدستور؟
- الأولوية طبعاً للجنة صياغة الدستور. ولكن ايضاً نتعامل مع الحكومة الانتقالية والمجتمع المدني. المهم أن يكتب العراقيون دستورهم بطريقة صحيحة وواضحة. ونحن نقول دائماً. إن كتابة دستور لا يرضي الناس أمر سيئ جداً، المفروض كسب رضا الناس، وينبغي أيضاً مشاركة الجميع، إذ حتى المواطنين ينبغي أن يكون لهم رأي في كتابة الدستور.
❖ما آلية عملكم مع لجنة صياغة الدستور؟
- هناك اجتماعات دورية مع اللجنة الرئيسة لصياغة الدستور، فضلاً عن الاجتماع مع اللجان المتفرعة عنها وهي ست لجان. وهناك منافسات مستمرة وتبادل آراء حول مختلف الموضوعات. هناك اختلافات ولكن الشيء الجيد هو روحية العمل، إذ لمست أن الجميع يريد أن يكتب دستوراً جيداً.
❖ماذا بشأن المشكلات الموفدة؟
- هناك الفدرالية مثلاً الناس العاديون لا يعرفون الشيء الكثير عن الفدرالية. الكثير من الدول لديها فدراليات متعددة الأنواع. لكن السؤال الصحيح هو: أي نوع من الفدرالية يراد أن تطبق في العراق؟ المهم في الموضوع تفصيلاته، وهناك فدراليات في كندا واستراليا وجنوب أفريقيا، وهناك تجارب عربية أيضا، وينبغي أن يتم اختيار أية فدرالية تفيد العراق.
❖ في اطار اتصالاتك والجهود التي تبذلها هل التقيت بشخصيات سياسية عراقية مهمة؟
-نعم التقيت رئيس الجمعية الوطنية، ونائبيه ورئيس الوزراء ابراهيم الجعفري ورئيس الوزراء السابق اياد علاوي. كما التقيت شخصيات من طوائف العراق كافة وكذلك مسوؤلين اكراداً.
❖ما الحصيلة التي خرجت بها من هذه اللقاءات؟
-انا اعتقد بعد هذه اللقاءات انه من المعقول جداً كتابة دستور يرضي جميع العراقيين. هناك امكانية حقيقية وممتازة لكتابة دستور جديد في العراق.
التقيت مع مرجعيات دينية ولكن ليس بمستوى السيستاني اذ التقى معه مندوب الامم المتحدة الاخضر الابراهيمي. والانطباع النهائي هو ان هؤلاء الناس متفهمون لدور الامم المتحدة وليس لدى أي من الذين التقيتهم من شخصيات او كتل سياسية رغبة في اعاقة العمل السياسي.
❖ما اهم مشكلة واجهتك اثناء حواراتك المختلفة؟

نؤمن بأن العراقيين بإمكانهم كتابة دستورهم

-انا اعتقد ان اهم مشكلة، امام لجنة صياغة الدستور هي عملية، ارضاء الجميع ولاسيما ان المدة قصيرة، حسب رأيي - بمواجهة تاريخ الاستحقاق الدستوري. عندما يكون الوقت قصيراً فهذا يخلق مشكلات لأية عملية من طراز لكتابة الدستور العراقي.
-هل تعتقد اذن، ان المدة الزمنية المخصصة للكتابة الدستور العراقي غير كافية... او انها مدة قد تؤدي إلى بعض التسرع في التعامل مع حساسية هذا الموضوع؟
-المهمة صعبة بصراحة.. ولكن نحن لاحظنا ان كل الاطراف المعنية بهذه العملية يشددون على انهم يريدون الانتهاء من كتابة الدستور في الوقت المحدد.
❖ما آلية اشراك المواطن في كتابة الدستور؟
-نحن نريد ونرغب في ان يكون جميع العراقيين معنيين ومشاركين في صياغة دستور بلادهم، لان هذا الدستور سيضع أسس مستقبل العراق، في الاقل للسنوات العشرين القادمة. هذا الدستور اكثر اهمية من الانتخابات، لأن الانتخابات تعطيك حكومة لزمن قليل. اما الدستور فانه يؤسس لمستقبل بعيد. في اماكن كثيرة من العالم عندما تكون هناك مهمة لكتابة الدستور، فان الامر يقتصر على عدد من المحامين، لكن هذا نموذج قديم، فالآن هناك مشاركة واسعة من المواطنين. في حالة العراق الحاضرة، هناك مدة قصيرة جداً لكي يشارك الناس ويساهموا في كتابة الدستور. وهذه فرصة ذهبية لإشراك الشعب العراقي في عملية صياغة الدستور.
❖ما رؤيتك لمستقبل العراق؟
-انا اعتقد ان العراقيين ينبغي ان يحرصوا على ان تلتقي جميع مشاربهم وتكويناتهم في اطار من الوحدة والتعددية. ومن خلال الدستور هناك فرصة للشعب العراقي لان يلتف حول هذه العملية السياسية، ليكون الجميع الخميرة العراقية. واذا فشل العراق في هذه العملية فستكون هناك صراعات حادة لسنوات طويلة.

منظمة حمورابي الانسانية:

نركز على الدستور واقامة ندوات تثقيفية للتعريف به

بغداد / قحطان الزيدي

شهد العراق بعد التحول السياسي خلال العامين المنصرمين ظهور العديد من المؤسسات الانسانية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى نشر الثقافة الديمقراطية وتعريف الانسان العراقي بحقوقه التي اقرتها الاتفاقيات الدولية والتي حرم منها خلال المدة السابقة.
من هذه المنظمات منظمة "حمورابي لمراقبة حقوق الانسان والديمقراطية". وللتعريف بالمنظمة التقينا الدكتور عبد الرحمن نجم المشهداني رئيس المنظمة فحدثنا عنها قائلا:
منظمة حمورابي من المؤسسات المتنقلة غير الحكومية ليس لها أي ارتباط حزبي داخل العراق ولا خارجه، تسعى إلى دعم ورعاية حقوق الانسان من اجل عراق حر ديمقراطي تعددي دستوري يضمن حقوق العراقيين بشكل عادل. تتكون المنظمة من هيئة تأسيسية تشمل اساتذة وحملة شهادات ومثقفين وناشطين في مجال حقوق الانسان.
وعن اهداف المنظمة قال:
-تهدف المنظمة إلى نشر ثقافة حقوق الانسان والديمقراطية والتعريف بها، وتوعية المرأة والتعريف بحقوقها وتمكينها من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، والعمل على ترسيخ قيم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في العراق لجميع المواطنين، وتعزيز دور نشطاء حقوق الانسان وتطوير مهاراتهم، والاسهام في الحوار بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الانسان، والاهتمام بالحقوق الأساسية لفئات الاطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، ومساعدة المواطن الذي يتعرض لأي اجراء غير مشروع او معاملة سيئة.
وعن انشطة المنظمة المتسقبلية، قال:
ستقيم المنظمة دورات تثقيفية حول الاستفتاء والدستور والانتخابات القادمة في بغداد وصلاح الدين والانبار تستهدف التعريف بآلية الاستفتاء والدستور القادم والانتخابات وضرورة المشاركة فيها وستكون موجهة إلى النشطاء وعامة الناس مع التركيز على دور المرأة فيها، كذلك هنالك دورات متخصصة في مجال الدستور لغرض اعداد المدربين للتوسع في اقامة الدورات وستكون موجهة إلى المدرسين والمحامين.

الدستور العراقي الدائم من وجهة نظر موصلية :

الدستور الجديد فرصة حقيقية للخروج من الازمة

الموصل / مكتب المدى / يونس فتحي

تطلعات المواطن العراقي كبيرة وواسعة ويغلب عليها التفاؤل هذا الاستطلاع جمع وجهات نظر عدة تصب في شأن كتابة الدستور وماهو المطلوب اثباته لضمان الوصول الى ورقة دستورية تكفل للعراق ان يعيش بكرامة وسلام في بلده.
الموصليون هذه المرة اكثر اصراراً من السابق على المشاركة في تحقيق هذا الحلم الكبير ودعمه بالشكل الذي يحقق النجاح:

الدستور وفرصة الخروج من الازمة

(أحمد مقداد) محام، قال : الدستور هو الأب الشرعي للقوانين كما يقال وهو بالتالي من يحدد نوع العلاقة التي تربط الحاكم (الحكومة) بالشعب (المحكوم) لأنه يضع الحقوق والالتزامات المتقابلة، فهو مجموعة من القواعد المنظمة التي جاءت نتاج جهد جمعي توافقت فيه الرؤى فتبلورت حسب حاجة المجتمع إليها. من هنا يتبين لنا مدى خطورة وحساسية وضع دستور دائم في ظرف كالذي يمر به العرق في الوقت الحالي. فالصراع السياسي على أوجه بسبب اختلاط الاوراق وعدم وضوح الرؤية ؛ فضلا عن أعمال العنف الدموية التي تنهش من الجسد العراقي وتبث في مفاصله السموم، ان عملية تنظيم العلاقة بين الحكومة والشعب عن طريق كتابة الورقة الدستورية هي احدى اهم الخطوات للحد من الاشكالات التي ذكرناها ورغم الصعوبات الجمة التي ترافق هذه العملية وازدياد احتمالات تفجر العنف بمختلف اشكاله الا ان مسألة الخروج بدستور دائم والوصول الى حكومة دائمة تأخذ على عاتقها ايجاد حلول ناجعة لازمة المواطن هو المطلب الاساس للعراق كله.

حماية الدستور

(سالم مجيد) طالب جامعي : إن مرحلة كتابة الدستور هي خطوة أولى في طريق بناء الدولة العراقية الحديثة، ولابد من أن تتبعها خطوات أخرى تكفل له الحماية المناسبة والسهر على تطبيقه بالشكل الذي يضمن له البقاء والديمومة، ووفقاً لهذا التصور، وكما هو شأن دساتير الدول المتقدمة فلا بد من أن يتضمن دستورنا الجديد بنداً يحرم على رجال الحكومات المقبلة المس بالدستور كما تشتهي ميولهم وتطلعاتهم خارج إرادة الشعب، لأن المواطن العراقي الذي ذاق المآسي والويلات على أيدي دكتاتورية العهد المباد هو المعني بالدرجة الأساس بهذا الدستور لأنه سينظم حياته ويرسم له مستقبله.

المساهمة الشعبية في كتابة الدستور

(صفوان رشيد) مدرس ثانوية : كان لابد من إشراك المجتمع العراقي بشكل مباشر في كتابة الدستور وصياغته ولابد من فتح قنوات اتصال يعبر فيها المواطنون عن آرائهم ومقترحاتهم سواء من خلال شبكة الانترنيت أو وسائل الاتصال الأخرى. أما مسألة عرضه للاستفتاء فأرى أنها عملية تشوبها الكثير من المخاطر خصوصاً في الوقت الراهن، فماذا لو دفع الناس في نينوى إلى عدم التصويت على الدستور كما حدث في انتخابات الجمعية العمومية ؟ لذلك فعلى الحكومة المؤقتة أن تضع التدابير اللازمة لحماية المواطن وتهيئة الأجواء أمامه لكي يعبر عن رأيه بشكل آمن. إضافة إلى كل ذلك فلابد من أن يضمن أي دستور قادم مجانية التعليم بالنسبة لجميع أبناء العراق وأن تتكافأ فرص حصولهم على الدرجات العلمية.

ريادة دستورية عراقية

(دريد بهنام) طالب جامعي : سيكون اعتماد دستور دائم للبلاد أمراً رائعاً وحدثاً تاريخيا يستحق أن نحتفل ونفاخر به إلى حد التباهي ليس فقط لأنه سيوضح صورتنا الجديدة أمام العالم كشعب متحضر نخلق نموذجاً من خلاله في المنطقة العربية بوضع نظام ديمقراطي حقيقي نسأل من خلاله الحكومة ونمنحها ثقتنا أو نسقطها بدلاً من أن نكون عبيدا لها، بل لأنه سيكون المنعطف الحاسم في تاريخنا المعاصر وحجر الأساس في بناء دولة متكاملة يعيش أبناؤها في كنفها متنعمين بخيراتها ومتفاخرين بتقدمها. هذا الدستور سيمهد الطريق أمامنا للنهوض من تحت ركام الحرب وعلى أساسه سنمتلك القوة الحقيقية القادرة على حمايتنا بدلاً من الانتصارات الزائفة التي لوثت بها كتب التاريخ ادمغتنا و جعلت من صور الورق أبطالاً من فولاذ ومن معارك الدم المهدور بطولات مقدسة.

الدستور والمساواة

(لمياء خليل) معلمة : نريد دستوراً يساوي بين الجميع رجالاً ونساءً عرباً وكرداً وتركماناً وأيزيديين وشبكاً، لا أن يرفع فئة دون أخرى أو يظهر طائفة ويحط من قدر الثانية، بمعنى آخر أن يجمع الكل تحت سقف الوطن الواحد بعيداً عن التعصب والعنصرية. ونحن باستفتائنا على الدستور المزمع عرضه أواسط آب من هذا العام سنتذكر ملياً أوجاعنا القديمة والحالية وسنضع نصب أعيننا وحدة العراق ولحمته، ولن نسمح بعد الآن أن يستولي مجنون على كرسي السلطة ويرسل أبناءنا وأزواجنا إلى مجازر الموت في حروب نقحم فيها دون إرادة منا.

الدستور والوحدة الوطنية

(بختيار سعيد) كاسب : لابد من اعتماد دستور يوحد أبناء الشعب أياً كانت تسمية النظام الذي سيتشكل بموجبه في إدارة الدولة فالمهم هو أن يحافظ على الروابط التاريخية التي تجمع القوميات والأقليات مع بعضها البعض، وإذا ما وقع ظلم في السابق على هذه الفئة أو تلك جراء السياسات الخاطئة للدكتاتورية الماضية فلا يعني أن تؤخذ الفئة الأخرى بجريرته، وعن ما يتم تداوله في الوقت الحالي بواسطة البعض من المغرضين في أن هناك خلافات ومشاكل بين أبناء مدينة نينوى العرب وأخونهم الأكراد، فأود أن أشير وبكل وضوح إلى أن هذه ما هي إلا محاولات يائسة وفاشلة وليس لها أي أساس من الصحة وستتكسر بعون الله أمام إصرارنا على التآخي فيما بيننا والتكاتف بمحبة كما فعل أجدادنا وآباؤنا طوال القرون الماضية وسنظل كذلك مادمنا نحمل في قلوبنا حباً واحداً هو العراق.

مشكلة الوقت

(عبد الستار ياسين) مهندس زراعي : أبناء الرافدين هم أول من سنوا ووضعوا القوانين في العالم وما تركه أورنمو ومن بعده حمورابي من نظم على مسلتيهما سارت على هديها شعوب العالم القديم بأسره، إذاً فليس غريباً اليوم على الشعب العراقي أن يضع دستوره بنفسه لأنه مؤهل تاريخيا للاضطلاع بهذه المسؤولية وإن كانت جسيمة. وما هي إلا فترة زمنية قصيرة حتى يثبت للقاصي والداني بأنه شعب لا يستسلم أبداً وبإمكانه دائما التغلب على أوجاعه والوقوف على قدميه. لكن ما يقلقني في العملية الدستورية الراهنة هو عدم وضوحها من الناحية الشكلية وارتباكها من الناحية الزمانية، فمسألة اختيار ممثلين عن العرب السنة في لجنة كتابة الدستور مازالت في مد وجزر استدعت مؤخراً تدخل رئيس الجمهورية لحلها، فإذا كان الخلاف مستحكماً على تشكيل لجنة دستورية فكيف سيكون يا ترى الحال بالنسبة لصياغة الدستور نفسه ؟ أما الفترة المعلنة للانتهاء من كتابة الدستور وهي الخامس عشر من آب المقبل فأعتقد بأنها أمد قصير نسبياً وأشك في أن الدستور سيكتمل قبل هذا الموعد.

الثقافة الدستورية

(عدنان فتحي) موظف : يفتقر المواطن العراقي إلى الوعي والثقافة الدستوريتين، ومرد ذلك إلى أنه لم يستشر طوال عقود طويلة في اختيار من يحكمه أو حتى شكل الحكومة . وغالباً ما كان يتم الاستيلاء على السلطة في العراق بالقوة على أثر الانقلابات العسكرية التي كانت تحدث بين ليلة وضحاها، أو بواسطة قوات غازية ومحتلة تأتي بالحاكم فتنصبه خدمة لمصالحها. لذلك نجد الكثير من المواطنين غير مبالين بالعملية الدستورية بأكملها لأنهم حديثو العهد بها أو منشغلون عنها بأمور أخرى يجدونها بحكم ظروفهم الصعبة مستحقة لاهتمام أكبر منهم، والخطير في الأمر أن عدداً غير قليل منهم يعتقد بأن الدستور الدائم محسوم أمر فائدته لفئات معينة أو أنه لعبة سياسية.

مؤتمر حول الدستور في النجف

النجف /المدى

تحت شعار (الدستور العراقي الجديد والتحديات المتوقعة) أقام مركز حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية في مدينة النجف الأشرف مؤتمره الأول لهذا العام.
وقد ألقيت في المؤتمر محاضرات وبحوث حول آليات الدستور القادم وسبل الارتقاء بتلك الآليات ومناقشة مسألة صياغة الدستور العراقي القادم على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والتشريعية مع بحث مسألة الفدرالية والحريات العامة.
وشارك في المؤتمر عدد من الباحثين والمفكرين ورجال دين وشيوخ عشائر ورؤساء منظمات المجتمع المدني بالمدينة إضافة إلى رجال قانون وقضاة وبعض قيادات الجيش والشرطة.
وقد خرج المؤتمر ببيان ختامي وتوصيات سترفع إلى الجمعية الوطنية العراقية للنظر إليها بعين الاعتبار.